مشاركة سنة لبنان في أزمة الاستقلال اللبناني عام١٩٤٣

يحيى محمد زاير الكورجي سعد محسن عبد العبيدي

كلية التربية، الجامعة المستنصرية

plecbgd6@alkadhum-col.edu.iq
dr.saad19742015@gmail.com

الملخص

ادت الظروف السياسية التي مرت بها لبنان ابان ازمة الاستقلال عام ١٩٤٣ دورا كبيرا في تبلور الاتجاهات السياسية لاسيما على أبناء الطائفة السينية فيها، اذ اوجدت هذه الازمة خطا وحدودويا متماسكا بين السنة عكس بشكل كبير الرؤية التي يمتلكها أبناء هذه الطائفة تجاه بلادهم التي ينتمون اليها، وبطبيعة الحال وقف السنة اللبنانيون مع أبناء شعبهم من بقية الطوائف وان يثبتوا في مواجهة السلطات الفرنسية التي اعتقلت أعضاء الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني ١٩٤٣.

ولضرورات البحث ومقتضياته المنهجية فقد قسم البحث الى هذه المقدمة وثلاثة عنوانات رئيسة وخاتمة، تناول الموضوع الأول (أسباب الازمة السياسية عام ١٩٤٣)، وتطرق العنوان الثاني الى (موقف فرنسا من التعديلات الدستورية عام ١٩٤٣) في حين بحث الموضوع الثالث في (موقف المسلمين السنة من ازمة تشرين عام ١٩٤٣).

الكلمات المفتاحية: لبنان، تاريخ لبنان، الازمة اللبنانية، السنة في لبنان.

The Participation of the Sunnis of Lebanon in the Lebanese Independence Crisis in 1943

Yahya Mohammed Zayer Al Korji Asst. Prof. Saad Mohsin Abd Alubidy
College of Education, Mustansiriyah University

Abstract

The political conditions that Lebanon went through during the independence crisis in 1943 played a major role in crystallizing political trends, especially on the members of the Sunni sect in it, as this crisis created a coherent line and boundaries between Sunnis that greatly reflected the vision that the people of this sect possessed towards their country to which they belong, and of course. The Lebanese Sunnis stood with their people from the rest of the sects and stood up against the French authorities, who arrested members of the Lebanese government in November 1943.

And due to the necessities of the research and its methodological requirements, the research was divided into this introduction and three topics and a conclusion, the first topic dealt with (the causes of the political crisis in 1943), and the second topic dealt with (France's position on the constitutional amendments in 1943), while the third topic discussed (the position of Sunni Muslims from the October crisis in 1943).

Keywords: Lebanon, History of Lebanon, the Lebanese Crisis, Sunnis in Lebanon.

اولا: أسباب الازمة السياسية عام ١٩٤٣

توجه زعماء الطوائف اللبنانية الى تنفيذ ما اتفقوا عليه في الميثاق الوطني وتضمين ذلك في البيان الوزاري للحكومة اللبنانية في ١ تشرين الاول١٩٤٣، في سبيل عرضه على أعضاء المجلس النيابي للموافقة عليه في جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣[١].

تضمن البيان الوزاري التاكيد على إعلان الاستقلال الكامل للبنان، فضلا عن إجراء التعديلات الدستورية التي تتماشى مع الاستقلال المعلن وتعديل بعض الفقرات الدستورية[٢]، واهم تلك الموادالمادة الأولى التي تخص الحدود اللبنانية داخلياً وخارجياً[٣] والمادة (١١) التي تخص موضوع اللغة الوطنية والمادة (٥٢) التي تهتم بالشؤون الخارجية[٤] والمادة (٩٥) الخاصة بتنظيم الطوائف اللبنانية والمادة (١٠٢) التي الغت المواد المخالفة للمواد المعدلة[٥]، وأمّا المواد الانتدابية الاخرى هي (٩٠) التي منحت

حقوق وواجبات للسلطات الفرنسية والمادة (٩١)[٦] والمادة (٩٢) والمادة (٩٣) والمادة (٩٤)، فتلغى جميعها من الدستور اللبناني[٧].

ومن اجل الحصول على دعم جميع النواب، تحدث رئيس الحكومة رياض الصلح[٨] أمام أعضاء المجلس النيابي في جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، المخصصة لمناقشة البيان الحكومي، بأن هذه المواد المعدلة والملغاة تصب في مصلحة لبنان وشعبه، ومن جانب اخر، رفض مساعد المندوب السامي الفرنسي غولميه Golmei، البيان الحكومي، وبين اعتراضه الشديد على اجراء التعديلات الدستورية، وتوجه الى الصحفيين في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣، وأبلغهم معارضة حكومته للبيان الوزاري[٩]. سارعت الحكومة اللبنانية الى امتصاص النقمة الفرنسية، فردت في اليوم نفسه على التصريحات الفرنسية، بأن عقدت اجتماعاً لها في مجلس الوزراء، برئاسة رياض الصلح، ووافق الوزراء بالإجماع على تعديل الدستور، الذي عدوه حقاً من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية، وقدمت مشروعا إلى المجلس النيابي لتعديل بعض المواد الدستورية التي تتعارض مع الاستقلال اللبناني[١٠]، فعقد المجلس النيابي جلسته في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، إذ حضر غالبية النواب ومن مختلف الطوائف الجلسة المقررة للنظر في التعديلات الدستورية[١١]، وتجمهر الآلاف من المواطنين الذين جاءوا من مختلف المدن اللبنانية أمام مبنى المجلس، وهم ينشدون القصائد الوطنية الحماسية، والتف رجال الشرطة حول مبنى المجلس النيابي، حفاظاً على الأمن، والنظام[١٢].

افتتح رئيس المجلس النيابي صبري حمادة[١٣] الجلسة النيابية، بحضور رئيس الحكومة رياض الصلح وأعضائها، وحضر جلسة المجلس ٥٢ نائباً، من أصل ٥٥ نائباً، وتغيب عن الجلسة ٣ نواب[١٤]، كما أصدروا قراراً ألغوا فيه جميع القوانين الانتدابية، وكل ما يتعلق بالانتداب وعصبة الامم على اعتبار أنها انتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية[١٥]. وبعدها صوّت أعضاء المجلس النيابي على التعديل الدستوري بأكثرية ٤٨ صوتاً من الحاضرين من أصل ٥٢ صوتاً[١٦]. وفور انتهاء الجلسة، تبلّغت الحكومة بقرار المجلس على التعديل، وبعد توقيع رئيس الجمهورية بشارة الخوري لقرار التعديل، نشر في الجريدة الرسمية في ٩ تشرين الثاني١٩٤٣، كي لا يتسنى للفرنسيين الاعتراض عليه[١٧]. وهو ما جعل الفرنسيين يسعون الى رفض كل ما قام به اللبنانيون من تعديلات تمس مصالحهم في لبنان، وكان لهم موقفا تجاه ذلك.

ثانيا: موقف السلطات الفرنسية من التعديلات الدستورية

رفضت المندوبية الفرنسية في٩ تشرين الثاني١٩٤٣ إجراءات المجلس النيابي اللبناني، واجتمع رئيس حكومة فرنسا الحرة بالجزائر الجنرال شارل ديغول[١٨] Charles de Gaulle بمساعديه[١٩]، وتباحثوا الوضع في لبنان، وعدّوا قرار الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي تحدياً للجمهورية الفرنسية، ويقتضي الرد عليه[٢٠]. كما أصدرت السلطات الفرنسية ممثلة بالجنرال هيللو في لبنان، قرارين في١٠ تشرين الثاني١٩٤٣، تضمن القرار الأول ٤٦٤ الى إيقاف العمل بالدستور وحلّ المجلس النيابي والحكومة اللبنانية، وعُدّ التعديل الدستوري غير شرعي، ونقل السلطتين التشريعية والتنفيذية في لبنان إلى رئيس الدولة بصورة مؤقتة[٢١]. أمّا القرار الثاني فكان ٤٦٥، الذي نصّ على تعيين إميل إدة[٢٢] رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة في آن واحد[٢٣].

وجّه المندوب الفرنسي جان هيللو[٢٤] Jean Hellua قوة عسكرية من الجيش الفرنسي في الساعة الثالثة فجراً من يوم١١ تشرين الثاني١٩٤٣[٢٥]، اعتقلت رئيس الجمهورية بشارة الخوري [٢٦]ورئيس الوزراء رياض الصلح وعدد من الوزراء[٢٧]، وإرسالهم إلى قلعة راشيا[٢٨]، في ضواحي لبنان، التي أصبحت سجناً لهم[٢٩].

قام الرئيس المعين إميل إدة بتشكيل حكومته، لتقوم بإدارة شؤون البلاد من ٧ مديرين كان بينهما السنيان حليم النجار مدير الزراعة، وراشد طبارة مدير التجارة والصناعة[٣٠]. اتخذ اللبنانيون جميعا موقف واضحا تجاه الموقف الفرنسي لاسيما السنة في لبنان الذين اظهروا تفانيهم في سبيل لبنان.

ثالثا: موقف المسلمين السنة من ازمة تشرين عام ١٩٤٣

رفض اعضاء الحكومة السابقة حكومة المديرين وأعلن كل من حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان، بعد أن انتقلا إلى قرية بشامون، في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، بأنهما يمثلان الحكومة الشرعية للبلاد ذلك عملاً بأحكام المادة الثانية والستين من الدستور اللبناني، التي تنص"في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء"[٣١]، وشكلا حكومة عرفت بـ(حكومة بشامون)[٣٢] ، التي أصدرت مراسيم عدة في اليوم نفسه، دعت فيها الشعب اللبناني إلى مواصلة الإضراب العام،

احتجاجاً على الإجراءات الفرنسية، التي اتخذت بحق الحكومة اللبنانية[٣٣]، الذين صوتوا على تغيير العلم اللبناني الذي كان عبارة عن العلم الفرنسي في وسطه أرزة، ليصبح ذا لونين أحمرين أفقيين توسطهما اللون الأبيض، وبداخله أرزة خضراء بعد أن وقعوا عليه بأنفسهم، وهو العلم الذي رفعه المتظاهرون[٣٤].

دعا رئيس المجلس النيابي جميع النواب في١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، إلى عقد جلسة طارئة لبحث مسألة الاعتداء على الدستور اللبناني ورجال الدولة، ولم يتمكن من دخول قاعة المجلس النيابي، إلاّ رئيس المجلس وستة نواب أخرين منهم النائب السني سعدي المنلا[٣٥]، الذين اجتمعوا داخل المجلس، ووضعوا مذكرة شديدة اللهجة، وقعوا عليها وأشارت إلى أن النواب الموقعين عليها إنما تمكنوا من الوصول إلى المجلس، على الرغم من منع الجنود الفرنسيين الذين طوقوا المجلس النيابي بأسلحتهم، وهم يؤكدون باسم المجلس الذي أنتخب رئيس الجمهورية بالإجماع، ومنح الحكومة الثقة وعدّل الدستور بما يتفق مع كرامة الأمة بالإجماع[٣٦]، وأن هؤلاء النواب المجتمعين "وهم إذ يحتجون بشدة وعنف على هذا التدخل الفاضح من قبل الجنود الفرنسية"، وأنهم يعدّون الدستور قائم، وأن المجلس النيابي يمثله تمثيلاً شرعياً، "ويستنكرون بالاستفضاع والتقبيح الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية والجنود المسلحون، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول العظمى[الكبرى] والبلدان العربية الشقيقة التي اعترفت باستقلال لبنان"[٣٧]، ومن جانب اخر باشر اعضاء المجلس النيابي اللبناني في١١ تشرين الثاني١٩٤٣، بتغيير العلم اللبناني، واستبدال العلم القديم بآخر جديد، يرمز إلى استقلال لبنان. كما عقد النواب اللبنانيون السبعة جلسة في١٢ تشرين الثاني في منزل رئيس المجلس واتخذت فيها القرارات الآتية[٣٨]:

١. عدّ الدستور اللبناني قائماً بتعديلاته، التي أجراها النواب قبل يوم١١ تشرين الثاني ١٩٤٣.

٢. منح الثقة للحكومة المؤلفة من حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان، واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء، وتقوم مقام رئيس الجمهورية، عملاً بأحكام الدستور اللبناني.

٣. أن الحكومة التي يرأسها إميل إدة باطلة، وكل قرار أو قانون أو إجراء يتخذ يُعد باطلاً ولا يُعمل به، لأنها لا تمثل الشعب اللبناني.

٤. إعطاء الحكومة اللبنانية الجديدة تفويضاً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير، والقيام بجميع المساعي والاتصالات في سبيل إعادة الحياة الدستورية الشرعية، وإطلاق سراح الوزراء المعتقلين.

وتابع أعضاء المجلس النيابي عقد جلسات مجلس النواب في خارج بناية المجلس بعد ان تم غلقها من قبل السلطات الفرنسية، اذ عقدت جلستان في١٣ و ١٤ تشرين الثاني في منزل النائب السني صائب سلام[٣٩] ومفتي الجمهورية اللبنانية محمد توفيق خالد، وحضر هذه الجلسات ٣٨ نائبا من أعضاء المجلس، وتباحثوا فيها في تطور الأوضاع السياسية المختلفة، وطرق مجابهة السلطات الفرنسية[٤٠].

كانت ردّة الفعل عنيفة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، على الإجراءات غير الشرعية، التي اتخذتها السلطات الفرنسية، فعمَّ الإضراب العام في بيروت وطرابلس، فقد أضرب المحامون وعمال شركة الماء وطلاب المعاهد والجامعات[٤١]. وطاف المتظاهرون من أبناء الطائفة السنية في الشوارع، كما ظهرت بوادر المواجهة المسلحة في اليوم نفسه، التي انتشرت بسرعة في جميع المناطق اللبنانية[٤٢]، بعد أن تم تشكيل قيادة عسكرية موحدة برئاسة العقيد فوزي الطرابلسي[٤٣]، الذي وحد القوى المسلحة تحت قيادة حكومة بشامون، بعد أن التحق بقيادته العشرات من قوى الجيش والشرطة والقناصة، الذين جلبوا اسلحتهم، وشكل بـ"قوات الحرس الوطني"[٤٤]. وفي يوم١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣، خرجت التظاهرات في صيدا، فجابهتها القوات الفرنسية بقوة الرصاص والمدافع والدبابات، فجرح ٦٠ شخصاً بينهم الاطفال والنساء، ودهست الدبابات الفرنسية إمراة وطفلين[٤٥].

أثارت أنباء اعتقال رجال الدولة اللبنانية موجة من ردات الفعل العنيفة عند الأوساط الشعبية اللبنانية على اختلاف طوائفها وتوجهاتها بما فيهم أبناء الطائفة السنية، اذ بادر ابنائها على الفور بالنزول إلى الشوارع والقيام بتظاهرات احتجاجاً على أعمال السلطات الفرنسية[٤٦]، وعمَّ الغضب في بيروت في١٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ التي أغلقت متاجرها تأييداً للمتظاهرين، وبدأت أعمال العنف تتصاعد تدريجياً ضد الفرنسيّين[٤٧]، فقام المتظاهرون بقلب عربات الترامواي، وأضرموا فيها النيران، واستهدفوا رشق السيارات الفرنسية بالحجارة دون سواها، وبينما كانت صور الجنرال ديغول منتشرة في شوارع مدينة بيروت الرئيسة، أقدم المتظاهرون على تمزيقها والعبث بها، وألقوا الحجارة على العساكر الفرنسيين الذين بادروا على الفور بإطلاق الرصاص على

المتظاهرين الذين سقط عدد منهم بين قتيل وجريح، فقد قتل الطفل محمد خضر بن عبد الرحمن الكردي وهو اول شهداء بيروت وكان عمره ٨ سنوات فقط، وعيسى الناطور ومصطفى الحرموني [٤٨].

ومقابل هذه التظاهرات قامت السلطات الفرنسية بإنزال الجيش، وتوزيع القوات السنغالية التابعة لها على الطرقات الرئيسة المؤدية إلى مبنى المجلس النيابي، والمؤسسات الحكومية، ونصبت الأسلاك الشائكة لقطع الطرق في وجه المتظاهرين الغاضبين، للحؤول دون وصولهم إلى مكاتب الفرنسيّين وأماكن سكناهم، وحاول الفرنسيون قمع المتظاهرين، بإطلاق النار عليهم من قبل الدبابات والمدرعات المنتشرة في الطرقات الرئيسة[٤٩]، وقد هاجمت السيارات المسلحة بالرشاشات المتظاهرين في عدة مناطق، وسدّت منافذ بعض الشوارع بالمدرعات، ومنع السير فيها، وكان ذلك في ظل استمرار إطلاق النار، وتحليق مستمر للطائرات الفرنسية فوق مدينة بيروت. وكانت السلطات الفرنسية قد أعلنت حظراً لمنع التجوال في مدينة بيروت[٥٠]. ازداد التحرك الشعبي تجاه تطور الأوضاع في لبنان بصورة كبيرة جدا، الامر الذي أدى الى عقد مؤتمر وطني في ١٢ تشرين الثاني، في بيروت لجميع الطوائف وحضره من أبناء الطائفة السنية كل من: سليم إدريس، محمد خالد، مصطفى بيضون، أحمد الداعوق، سليم الطيارة، محيي الدين النصولي، محمد علي بيهم، إبراهيم الأحدب، عبد الرحمن سمحراني، أمين الحلبي، تقي الدين الصلح، الياس طرابلسي، كمال جبر، مصباح سلام، سامي عبد الملك، فعقد جلسته التأسيسية، وانتخب لجنة تنفيذية مثَّلت الأحزاب والهيئات والشخصيات[٥١]، وقد تفرَّعت منها عدة لجان، منها لجنة للاتصالات السياسية، ولجنة أُخرى لجمع التبرعات، كما ضمَّت لجاناً أخرى للشؤون الإعلامية والمساعدات الطارئة. وأصدر المؤتمر بلاغاً أعرب فيه عن احتجاجه واستنكاره للإجراءات الاستبدادية التي صدرت عن المندوبية الفرنسية، وعدم اعترافه إلاَّ بالسلطات الشرعية للبلاد التي يمثِّلها بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس مجلس الوزراء ومعالي الوزراء والنواب، وهي وحدها صاحبة الحق في التكلم والمفاوضة باسم لبنان[٥٢].

لم تقتصر موجة الاحتجاجات والتظاهرات على مدينة بيروت وحدها، بل شهدت مدينة طرابلس التظاهرات المؤيدة للحكومة اللبنانية أيضا، فقد عمتَّها التظاهرات احتجاجاً على إجراءات الفرنسيّين[٥٣]، وكانت القوات الفرنسية قد أقدمت على إطلاق النار على عدد من المتظاهرين كانت أغلبيتهم من الطلاب[٥٤] ما أدىّ إلى سقوط عدد منهم شهداء[٥٥]، فخرجت تظاهرة أخرى في ١٣ تشرين الثاني، وانطلقت من الجامعة الأميركية في بيروت، وكانت أغلبية المتظاهرين من الأساتذة والطلبة على اختلاف انتماءاتهم وتوجُّهاتهم، فقد مثَّل بعضهم كلية المقاصد الخيرية الإسلامية، ومثَّل بعضهم مدرسة الحكمة ومدرسة الفرير في جونية، في حين مثل بعضهم الآخر كلية الطب في الجامعة اليسوعية. ولم يمنع كون التظاهرة طلابية مسالمة الجنود الفرنسيّين من إطلاق النار عليهم، فسقط منهم ١٢ جريحاً وزِّعوا على المستشفى العسكري البريطاني في الفياضية ومستشفى الجامعة الأميركية[٥٦]، وتفاقم الوضع سوء عندما أطلق الفرنسيون النار على تظاهرة أُخرى في ١٥ تشرين الثاني، أمام منزل رياض الصلح، ما أدىّ إلى وقوع عدد من الجرحى والشهداء[٥٧]، فقد كان حصيلة الشهداء الذين سقطوا في هذه الاحداث في مدينة بيروت وحدها ٦ شهداء بالإضافة إلى ٣٩ جريحاً، في حين كانت مدينة طرابلس عدد الشهداء فيها من المدنيين اللبنانيين ١٠ اشخاص، وبلغت اعداد الجرحى ١٣جريحاً[٥٨].

كان للمرأة اللبنانية عموما والسنية خصوصا دورا كبيرا في الاحداث السياسية التي شهدتها لبنان ابان الازمة السياسية، اذ شاركت الكثير من النساء في بيروت في التظاهرات والإضرابات والتنديد بإجراءات الفرنسيين، ووجهن النداءات إلى أبناء الشعب اللبناني على مختلف طوائفه للخروج ضد الفرنسيين، على الرغم من كل المضايقات التي تعرضن لها من قبل القوات الفرنسية[٥٩]، ولم يكتفن بذلك بل نظّمن المسيرات طوال مدة الازمة مطالبات القناصل الأجانب والسفراء وممثليهم في لبنان أن يشرحوا لحكوماتهم قضية لبنان على نحو عادل، وتكثيف الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة[٦٠].

وشكَّل عدد من النساء اللبنانيات وفداً، ضمَّ ٢٠٠ سيدة من نساء بيروت توجَّهن إلى مقر المفوضية البريطانية للاحتجاج على أعمال السلطات الفرنسية[٦١]، وتوجَّهت تظاهرة من نساء بيروت لزيارة مطرانها أغناطيوس مبارك[٦٢]، الذي ألقى خطبة أكَّد فيها بأنَّه ليس هناك حلّ لهذه الأزمة إلاّ بإطلاق المعتقلين وإعادتهم إلى مناصبهم، بعد ذلك توجَّهت التظاهرة إلى منزل مفتي الجمهورية وسط انتشار كثيف للقوات الفرنسية[٦٣].

حاولت السلطات الفرنسية استخدام سياستها الاستعمارية المقيتة المعروفة بفرق تسد، بعد ان اشتدت حدة التظاهرات المناهضة

لها، فسارعت الى التعاون مع حكومة اميل إده، لاستمالة بعض أصحاب المتاجر ليمتنعوا عن الإضراب، واخذت بدفع الكثير من المبالغ المالية لكل حانوت أو متجر يفتح أبوابه ولا يلتزم الإضراب، واذاعت عن طريق راديو الشرق أنَّ الفرنسيين على استعداد لتعويض كلّ من يلحق به أذى جراء فتح متجره، الا ان محاولاتها باءت بالفشل بعد ان رفض اللبنانيين التعاون معهم، مصرّين على نيل الاستقلال وإطلاق المعتقلين(٦٤)، ومن جانب اخر اشاعت السلطات الفرنسية بان بان السنة في لبنان لا يرغبون بتواجد الأرمن على الأراضي اللبنانية وان زعيمهم ورئيس الوزراء رياض الصلح كان قد أعدَّ مشروعاً قبل اعتقاله، يقضي بسحب الجنسية اللبنانية من جميع الذين تجنسوا بعد العام ١٩١٨(٦٥).

وبعد توقف الصحف في لبنان بسبب السياسة التعسفية من قبل الفرنسيين، قام احد الزعماء السنة وهو تقي الدين الصلح(٦٦) وبالتعاون مع العديد من أبناء الطوائف الأخرى بإصدار صيحفة سرية تنقل من خلالها يوميات الثورة من دون أن يكون لها اسم سوى (؟) او (؟؟) (علامة استفهام) حفاظاً على سريّة من يصدرها وينشرها(٦٧). وعلامة الاستفهام لم تكن إلاّ بديلاً من اسم صحيفة الإقدام، التي صدرت مباشرة بعد تعديل الدستور، ونشرت وقائع جلسة التعديل، وهجوماً لاذعاً على السلطات الفرنسية، فكانت عبارة عن صحيفة سريِّة ناطقة باسم المتظاهرين، سعت إلى تعبئة جهود الشعب اللبناني وطاقاته، وتوجيهه ضد السلطات الفرنسية، كما حرصت على نشر آخر تطورات الأزمة وأخبار المعتقلين(٦٨)، الامر الذي دفع الفرنسيين الى اصدار صيحفة بالاسم نفسه واخذت تنشر فيها الأكاذيب تجاه رجال المقاومة الا ان الأخيرين قد وصلتهم نسخة من العدد المزور الامر الذي دفعهم الى استعمال (؟؟) لتمييزها عن النسخة الفرنسية المزورة(٦٩).

نزل رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣، وشارك في المصادمات ضد الفرنسيين في بلدة بشامون(٧٠)، وقاموا بإحراق سيارات الفرنسيين وتمزيق صور الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وصور إميل إدة، التي كانت معلقة في بعض الأماكن على الرغم من حالة منع التجول، والافراط في القسوة، التي جوبهت بها تلك التظاهرات(٧١).

سارع رئيس مجلس النواب في١٣ تشرين الثاني١٩٤٣، مع الوزيرين مجيد ارسلان وحبيب ابو شهلا، إلى لقاء رئيس البعثة البريطانية أدورد سبيرس Spears Edward(٧٢) في السفارة البريطانية، والوزير المفوض العراقي(٧٣) تحسين قدري، لاستجلاء موقفهما تجاه الاجراءات الفرنسية، والحصول على الدعم لمواجهة السلطات الفرنسية، وقدم الوفد إلى السفيرين البريطاني والعراقي، قررات المجلس النيابي، المتخذة في يومي١١–١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، وطالبهما بالوقوف إلى جانب حكومة بشارة الخوري. وقد عرض السفير البريطاني على صبري حمادة ورفاقه طائرة بريطانية، للهرب بها إلى مصر، ومتابعة المقاومة من القاهرة، إلا أن الأخير رفض ذلك وأصر على مواجهة السلطات الفرنسية(٧٤).

واستمر المجلس النيابي في عقد جلساته خارج المبنى المخصص له، في ١٥–١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣ وبحضور أكثرية الأعضاء من الطوائف الأخرى(٧٥)، وناقشوا الأوضاع التي يعيشها لبنان وقرروا المطالبة بحقوق البلاد على أساس عودة الحياة الدستورية والحكومة اللبنانية المعتقلة إلى حريتها وسلطاتها، وأكد المجلس أن حق المفاوضة وعقد الاتفاقيات أنيطت بموجب الدستور بالحكومة ورئيس الجمهورية حصراً(٧٦).

شرع رئيس حكومة فرنسا الحرة في الجزائر الجنرال شارل ديغول في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣، مندوبه الجنرال جان هيللو في لبنان بالجنرال جورج كاترو(٧٧) Georges Catroux، وطلب منه، وكلفه بحل الأزمة(٧٨). ووصل الأخير في اليوم نفسه، وبدأ اتصالاته بزعماء السياسة اللبنانيين ورؤساء الطوائف الدينية(٧٩)، بما فيها الطائفة السنية. وعندما يأس ولم يصل إلى حل للقضية، اتصل بالحكومة اللبنانية، التي مقرها بشامون، وأجابت الحكومة بأن مطالبها إطلاق سراح المعتقلين وعودة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه(٨٠).

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ التقى كاترو برئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس وزراءه رياض الصلح كلاً على أنفراد(٨١). وتباحث كاترو مع الخوري، وأبلغه بأن ديغول أوكله حل الأزمة حلاً حاسماً، وأن له مطلبين، الأول يتعلق بالحكومة اللبنانية، مبيناً بأن الحكومة الفرنسية ترى أنه من الضروري إقالتها، والثاني يتعلق بالمجلس النيابي، ويرى ضرورة حله وانتخاب مجلس أخر غيره(٨٢)، كان رد رئيس الجمهورية بشارة الخوري رافضاً لهذين المطلبين، وختم جوابه بأنه متضامن مع الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي في جميع التدابير، التي اتخذوها "فأما أن نخرج جميعاً من قلعة راشيا كما دخلناها، وأما أن أرجع إلى الاعتقال مع رفاقي"،

واشترط عودة الحياة الدستورية، ومنح البلاد استقلالها وحريتها، مع تقديم اعتذار من السلطات الفرنسية لجميع اللبنانيين عن الاحداث التي جرت[٨٣] .

دخلت الحكومة البريطانية على خط الأزمة اللبنانية لحلها، فوصل إلى بيروت، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٣، وزير الدولة البريطانية ريتشارد غاردنر كايسي[٨٤] Richard G. Casey. والتقى في ١٩ من الشهر نفسه بالجنرال كاترو، وطالبه الاسراع بحل الأزمة[٨٥]. إلا أن المندوب البريطاني كايسي، وجه إنذاره إلى المندوب الفرنسي كاترو، والمتضمن الافراج عن المعتقلين في ثلاثة أيام ورفضه للمطالب الفرنسية[٨٦]، وهدده بدخول الجيش البريطاني لإطلاق سراح المعتقلين، وإعادتهم إلى مناصبهم بالقوة المسلحة[٨٧].

قررت حكومة فرنسا الحرة في الجزائر في٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ الإفراج عن رئيس الجمهورية ورفاقه المعتقلين وإعادتهم إلى مناصبهم الحكومية، وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد[٨٨] ، والغاء جميع القوانين التي صدرت في أثناء الأزمة[٨٩]. قوبلت عودة الحكومة باستقبال شعبي كبير، في ٢٣–٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٣، إذ سارت تظاهرات كبيرة من مختلف المناطق اللبنانية إلى مقر المجلس النيابي، إذ اقتحمت المبنى وأنزلت العلم القديم، ورفعت العلم الاستقلالي الجديد فوق مبنى المجلس والمباني الحكومية[٩٠]. وهكذا فقد استطاع السنة في لبنان من اثبات وجودهم بقوة كبيرة، لاسيما بعد احداث الازمة اللبنانية التي جيروها لصالحهم، وخاصة وان رئيس الوزراء من جلدتهم الذين التفوا حوله، وتمكنوا من خلالها توحيد صفوفهم، وان كانت الظروف الدولية كانت الى جانبهم بعد ان تدخلت السفارة البريطانية في لبنان، التي غيرت المعادلة السياسية لصالحهم فتلاقفوها فتمسكوا بها، اذ اعادوا بتوزيع المناصب بين السنة والشيعة والموارنة. ولم يكن هذا اخر تدخلاتهم بل اسهموا في عملية الانسحاب الاجنبي من لبنان ١٩٤٥.

الخاتمة

استطاع المسلمون السنة في لبنان ان يبرهنوا للجميع تماسكهم وقوتهم وتضامنهم مع بقية أبناء الطوائف الأخرى، وان يلعبوا دورا كبيرا في مسيرة الاحداث السايسية التي رافقت عملية الاعتقال لاعضاء الحكومة اللبنانية، وان يعمدوا الى جمع أبناء الطوائف الأخرى الى صفهم، لاسيما بعد اعتقال احد زعمائهم البارزين الا وهو رياض الصلح الذي اصبح المحور الأساس في الازمة السياسية اللبنانية، وان يظهر الدور الكبير لابناء هذه الطائفة في مواجهة السلطات الفرنسية، بل وان يفرض أبناء طائفته على الساحة السياسية اللبنانية، واظهر هويتهم وفعاليتهم الكبيرة في داخل لبنان، نتيجة لما يمتلكوه من ارث كبير اسهم في تبني أبناء الطائفة المواقف الكبيرة في تغيير مسار الاحداث السياسية وتحديدا من قبل صائب سلام وعبد الله اليافي وسامي الصلح، وان يشكلوا قوة كبيرة في لبنان.

الهوامش

[١] شيماء فاضل مخيبر العميري، مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٢١.

[٢] هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان١٩٩٢–٢٠٠٩: ظروف، قوانين، ونتائج، بيروت، ٢٠١١، ص٥٤.

[٣] صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث– من خلال١٠ رؤساء حكومة، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٦.

[٤] خالد ملكي، الوثائق الدستورية اللبنانية منذ سنة١٨٦٠، بيروت، د.ت، ص٣٧٩.

[٥] ؟؟ بيروت، العدد١، ١٩٤٣/١١/١٠.

[٦] مجلة الحياة النيابية، مجلس النواب اللبناني تحرير الدستور من سلطة الانتداب، مج٢٥ ، بيروت، ١٩٩٧، ص٩٤.

[٧] أحمد الزين (إعداد)، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته١٩٢٦–١٩٩٠، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٣٠–٢٣١.

[٨] رياض الصلح: ولد في بيروت١٨٩٤، مسلم من الطائفة السنية، انتمى إلى الكتلة الاسلامية١٩٤٢. تولّى منصب رئيس الوزراء بين عامي(١٩٤٣–١٩٥١)، أسهم في تحقيق استقلال لبنان عام١٩٤٣، عقد مع بشارة الخوري الميثاق الوطني عام١٩٤٣، اغتيل من قبل

أعضاء في الحزب القومي السوري في عمان في تموز١٩٥١. انظر: باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، تعريب عمر سعيد الايوبي، بيروت، ٢٠١٠.

[٩] ؟؟، العدد١، ١٠/١١/١٩٤٣

[١٠] منير تقي الدين، ولادة استقلال، ط٢، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٦-٤٧.

[١١] مجلة الحياة النيابية، "سابقة" فصل نائب من النيابة، مجلس النواب اللبناني، بيروت، مج١٠، ١٩٩٤، ص٧٤.

[١٢] منير تقي الدين، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لاول مرة، ط٢، بيروت، ١٩٩٧، ص١٠.

[١٣] صبري حمادة: ولد في الهرمل عام١٩٠٥، دخل الى المدرسة عام١٩١١، رحل جمال باشا السفاح عائلته الى خارج لبنان، قام الفرنسيون بتكبير عمره ليشارك في الانتخابات النيابية عام١٩٢٥ اذ كان من الموالين لهم، توفي عام١٩٧٦. صقر يوسف صقر، صبري حمادة: عروبي آمن بلبنانيته وطالب بإلغاء الطائفية السياسية، مجلة معلومات، العدد٦٧، ٢٠٠٩.

[١٤] م.م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، المنعقدة في١٩٤٣/١١/٢٨.

[١٥] صقر يوسف صقر، المصدر السابق، ص٦٠.

[١٦] كميل شمعون، مذكراتي، ج١، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٧.

[١٧] كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣٥.

[١٨] شارل ديغول: جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج في مدرسة سان سير العسكرية عام ١٩١٢ من سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940 قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في ١٨ يناير. وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران (جوان 1944 (تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء الجزائرية سلم الشجعان .توفي في كولمبي لدو إغليز عام ١٩٧٠. لم يشفع التاريخ المشرف للرئيس الأسبق والأب الروحي شارل ديجول لدى الشعب الفرنسي الذي خرج في مظاهرات مناوئة له عام ١٩٦٨، واستجابة لمطالب المتظاهرين الذين شكل الطلاب والعمال الغالبية بينهم قرر ديجول أن يجري استفتاء حول تطبيق المزيد من اللامركزية في فرنسا، وتعهد قبل إجراء الاستفتاء بالتنحي عن منصبه في حال لم توافق نسبة كبيرة من الفرنسيين على تطبيق اللامركزية في البلاد. وفي مساء يوم ٢٨ أبريل عام ١٩٦٩ أعلن ديجول تنحيه عن منصبه بعد أن حققت الموافقة على تطبيق اللامركزية نسبة أقل قليلا من النسبة التي حددها سلفا. https://ar.wikipedia.org/wiki

[١٩] مجلة التضامن، من خزانة الخارجية البريطانية: أوراق الاستقلال اللبناني، العدد٢٧٨، لندن، ١٩٨٨، ص٢٥.

[٢٠] انور الخطيب، الدولة والنظم السياسية: دستور لبنان، القسم الثاني، ج٣، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٢٧-٣٣٤.

[٢١] مجلة الحياة النيابية،"سابقة"، ص٧٤.

[٢٢] اميل ادة: ولد في دمشق عام١٨٨٤، من اشد المدافعين عن الاحتلال الفرنسي للبنان، ومن المتعاونيين معهم، تولى رئاسة الجمهورية مرات عدة، كما تولى مناصب وزارية، توفي عام١٩٤٩. للمزيد ينظر:-صقر يوسف صقر، اميل ادة: دفع غاليا ثمن غلطه الشنيع عام١٩٤٣، مجلة معلومات، العدد٦٧، بيروت، ٢٠٠٩.

[٢٣] كميل شمعون، مراحل الاستقلال، بيروت،١٩٤٩، ص٩-١٠.

[٢٤] جان هيللو: جنرال فرنسي تم تعيينه مفوضاً سامياً على لبنان خلفاً للجنرال كاترو الذي نقل إلى الجزائر في الثالث من حزيران عام١٩٤٣. ترك هيللو وظيفته الدبلوماسية في أنقره والتحق بالجنرال ديغول، إذ تولى منصب السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في الجزائر. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص١٠٥-١٠٦.

[٢٥] محمد رجائي ريان، أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) السياسية في لبنان عام١٩٤٣ وموقف بريطانيا منها، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، عمان، مج٨، العدد٣، ١٩٩٢، ص١٢١.

[٢٦] بشارة الخوري: ولد في برشميا عام١٨٩٠، درس في مدارس اليسوعيين في بيروت، أسس الكتلة الدستورية عام١٩٣٢، انتخب رئيسا للجمهورية عام١٩٤٣ حتى قيام انتفاضة تموز عليه عام١٩٥٢. للمزيد ينظر:- موسوعة احداث واعلام، مج١، ج١، بيروت، ١٩٨١، ص٣٧-٣٨.

[٢٧] منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص٧١-٧٣.

[٢٨] روبرت فيسك، ويلات وطن: صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان، ط١٧، بيروت، ٢٠٠٥، ص٩٨.

[٢٩] بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، بيروت، ١٩٦٠، ص٣٣-٣٦.

[٣٠] سليمان تقي الدين، ولادة استقلال، ص٨٠-٨٤.

[٣١] مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال الميثاق الصيغة، بيروت، ١٩٧٧، ص١٦٩.

[٣٢] حكومة بشامون: تشكلت هذه الحكومة في قرية بشامون في شمال لبنان بعد ان قام الفرنسيون باعتقال أعضاء الحكومة التي عدلت الدستور واستمرت حتى نهاية الازمة اللبنانية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٩.

[٣٣] محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام١٩٤٣ والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠، ص١٠٣-١٠٤.

[٣٤] صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص٢٩.

[٣٥] اسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (١٩٤٣-١٩٤٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية في لبنان، خلدة، ٢٠١٢، ص٩٣.

[٣٦] صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص٢٩.

[٣٧] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٩٣

[٣٨] ؟، العدد٤، ١٤/١١/١٩٤٣.

[٣٩] صائب سلام: ولد في بيروت١٩٠٥، من المسلمين السنة، درس الحقوق في الجامعة الأميركية، فحصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من لندن، انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت في دورة١٩٤٣، واعيد انتخابه في دورات (١٩٥١، و١٩٦٠، و ١٩٦٤، و ١٩٦٨، و ١٩٧٢)، عُين وزيراً للداخلية١٩٤٦، ورئيساً لمجلس الوزراء خلال الأعوام (١٩٥٣، و١٩٦٠، و١٩٦١، و١٩٧٠، و١٩٧٢)، توفي في عام٢٠٠٢.للمزيد ينظر:- صقر يوسف صقر، صائب سلام: ابو الشعارات الوطنية ورائد الحوار بين اللبنانيين، مجلة معلومات، العدد٦١، بيروت، ٢٠٠٨.

[٤٠] احمد ناجي وعلي حسين نعيم الوائلي، الحياة النيابية اللبنانية (١٩٤٣-١٩٥٨)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، مج١٢، العدد٤، ٢٠١٤، ص١٦٨.

[٤١] ؟؟، العدد٥، ١٧/١١/ ١٩٤٣.

[٤٢] محمد رجائي ريان، الأزمة السياسية اللبنانية عام١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية، "المؤرخ العربي"، العدد٤٠، ١٩٨٩، ص٨٥.

[٤٣] فوزي طرابلسي: عقيد في الجيش اللبناني متقاعد عُينّ من قبل حكومة بشامون، قائداً أعلى لقوى الأمن الداخلي، ومستشاراً عسكرياً لها. منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص٦٦-٦٧.

[٤٤] محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٥.

[٤٥] ؟؟، العدد٦، ١٨/١١/١٩٤٣.

[٤٦] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٨٥-٨٦.

[٤٧] ؟، العدد ٣، ١٢ /١١/١٩٤٣.

[٤٨] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٨٦.

[٤٩] ؟، العدد ٣، ١٢ /١١/١٩٤٣.

[٥٠] بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت، ١٩٦٩، ص١٣٤.

[٥١] تألفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بالإضافة للممثلين السنة كل من: جورج حنا، حبيب ربيز، رئيف أبي اللمع، فريد طليع، الياس البعقليني، يوسف عطية، ميشال فرعون، نقولا بسترس، سعيد فريحه، رينه سرسق، إيلي خياط، جورج ريس، موسى فريج، ميشال موسى طراد، جورج كرم، ألفرد نصر، إيلي فارحي، جورج عاقوري، أرتين مادويان. منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص١٥٠.

[٥٢] باتريك سيل، المصدر السابق، ص٥٢٩.

[٥٣] ؟، العدد ٤، ١٤ /١١/١٩٤٣.

[٥٤] باتريك سيل، المصدر السابق، ص٥٣٢.

[٥٥] ؟، العدد ٨، ٢٠ /١٩٤٣/١١.

[٥٦] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

[٥٧] الإقدام، العدد ٣٦٤، ١١ /١٩٤٥/١١.

[٥٨] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٨٧.

[٥٩] جورج حنا، المصدر السابق، ص٢٠٤.

[٦٠] ؟، العدد ٤، ١٩٤٣/١١/١٤.

[٦١] باتريك سيل، المصدر السابق، ص٥٣١.

[٦٢] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩.

[٦٣] ؟، العدد ٦، ١٨ /١٩٤٣/١١.

[٦٤] منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص١٦٢.

[٦٥] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٩٠.

[٦٦] تقي الدين الصلح: ولد عام١٩٠٨، انتخب نائبا في المجلس النيابي عام١٩٥٧ وعام ١٩٦٤، اصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٧٣، توفي عام١٩٨٨. https://ar.wikipedia.org

[٦٧] جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال لبنان في ربع قرن، بيروت، ١٩٤٤، ص٢٠٩.

[٦٨] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

[٦٩] عاطف أبو عماد، الامير مجيد ارسلان، لندن، ٢٠٠٩، ص١٥٦.

[٧٠] صقر يوسف صقر، صبري حمادة، ص٦١.

[٧١] ؟؟، العدد٣، ١٩٤٣/١١/١٢.

[٧٢] أدورد سبيرس: ولد في لندن عام١٨٨٧، درس في المدرسة العسكرية البريطانية عام١٩٠٣، ترأس بعثة بلاده إلى باريس بين عامي(١٩١٧-١٩٢٠)، كان في الحرب العالمية الثانية تحت أمرة الجيش الفرنسي، إذ شغل منصب المنسق العام بين الجيش البريطاني، والجيش الفرنسي عام١٩٤٠، أصبح رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان عام١٩٤١. ينظر:-عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص٦٨.

[٧٣] اسعد سعدون عبد العال، المصدر السابق، ص٩٣.

[٧٤] احمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٢-١٤٣.

[٧٥] م.م.ن، الجلسة الرابعة، المنعقدة في الاول من كانون الأول عام١٩٤٣.

[٧٦] ؟؟، العدد٥، ١٩٤٣/١١/١٧.

[٧٧] جورج كاترو: ولد في ليموج عام ١٨٧٧، عسكري وسياسي فرنسي، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كان من انصار حكومة فرنسا الحرة، توفي عام ١٩٦٩. https://ar.wikipedia.org

[٧٨] محمد رجائي ريان، ازمة تشرين الثاني، ص١٢٥.

[٧٩] ؟؟، العدد٨، ١٩٤٣/١١/٢٠.

[٨٠] حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٥١-٥٥.

[٨١] مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٨٠-١٨٢ ؛ ؟، العدد١٠، ١٩٤٣/١١/٢٢.

[٨٢] بشارة الخوري، المصدر السابق، ج٢، ص٤٥ ؛ محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية، ص١٠٤-١٠٦.

[٨٣] مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص١٨١ ؛ منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص١٩٣-١٩٤.

[٨٤] ريتشارد غاردنر كايسي: ولد بمدينة ملبورن١٨٩٠ ونشأ في استراليا، أصبح وزيراً للدولة في الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط بالقاهرة١٩٤٢، تولى منصب حاكم البنغال١٩٤٣، فضلاً عن عضوية وزارة الحرب البريطانية. اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص١٤٣.

[٨٥] مجلة التضامن، بيروت، من خزانة الخارجية البريطانية... أوراق الاستقلال اللبناني، العدد٢٨١، ١٩٨٨، ص٢٥.

[٨٦] محمد رجائي ريان، الازمة السياسية، ص٨٦.

[٨٧] بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٧٨، ص١١٠.

[٨٨] ؟؟، العدد١١، ١٩٤٣/١١/٢٣.

[٨٩] محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣١.

[٩٠] منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك ؟، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣٣-١٣٤.

- **قائمة المصادر**

أولا: محاضر مجلس النواب:

١- م.م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، المنعقدة في١٩٤٣/١١/٢٨.

٢- م.م.ن، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي، الجلسة الرابعة، المنعقدة في ١٩٤٣/١٢/١.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- اسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (١٩٤٣-١٩٤٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية في لبنان، خلدة، ٢٠١٢.

٢- حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٣- شيماء فاضل مخيبر العميري، مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٤- محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١٠.

الكتب العربية والمعربة:

١- أحمد الزين (إعداد)، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦-١٩٩٠، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، ١٩٩٣.

٢- احمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، بيروت، ١٩٩٧.

٣- انور الخطيب، الدولة والنظم السياسية: دستور لبنان، القسم الثاني، ج٣، بيروت، ١٩٧٠.

٤- باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، تعريب: عمر سعيد الايوبي، بيروت، ٢٠١٠.

٥- بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٧٨.

٦- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، بيروت، ١٩٦٠.

٧- بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت، ١٩٦٩.

٨- جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال لبنان في ربع قرن، بيروت، ١٩٤٤.

٩- خالد ملكي، الوثائق الدستورية اللبنانية منذ سنة١٨٦٠، بيروت، د.ت.

١٠-روبرت فيسك، ويلات وطن: صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان، ط١٧، بيروت، ٢٠٠٥.

١١-صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث- من خلال١٠ رؤساء حكومة، بيروت، ١٩٨٩.

١٢- عاطف أبو عماد، الامير مجيد ارسلان، لندن، ٢٠٠٩.

١٣- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٦٧.

١٤- كميل شمعون، مراحل الاستقلال، بيروت،١٩٤٩.

١٥- ـــــــــــ، مذكراتي، ج١، بيروت، ١٩٦٩.

١٦- مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال الميثاق الصيغة، بيروت، ١٩٧٧.

١٧- منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك ؟، بيروت، ١٩٧٩.

١٨- ـــــــ، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لاول مرة، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

١٩- ـــــــ، ولادة استقلال، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

٢٠- موسوعة احداث واعلام، مج١، ج١، بيروت، ١٩٨١.

٢١- هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان١٩٩٢-٢٠٠٩: ظروف، قوانين، ونتائج، بيروت، ٢٠١١.

البحوث والدراسات:

١- احمد ناجي وعلي حسين نعيم الوائلي، الحياة النيابية اللبنانية (١٩٤٣-١٩٥٨)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، مج١٢، العدد٤، ٢٠١٤.

٢- صقر يوسف صقر، صبري حمادة عروبي آمن بلبنانيته وطالب بإلغاء الطائفية السياسية، "معلومات"، العدد٦٧، ٢٠٠٩.

٣- ـــــــــــ، اميل ادة: دفع غاليا ثمن غلطه الشنيع عام١٩٤٣، مجلة معلومات، العدد٦٧، بيروت، ٢٠٠٩.

٤- ـــــــــــ، صائب سلام: ابو الشعارات الوطنية ورائد الحوار بين اللبنانيين، مجلة معلومات، العدد٦١، بيروت، ٢٠٠٨.

٥- مجلة الحياة النيابية، "سابقة" فصل نائب من النيابة، مجلس النواب اللبناني، بيروت، مج١٠، ١٩٩٤.

٦- ـــــــــــ، مجلس النواب اللبناني تحرير الدستور من سلطة الانتداب، مج٢٥، بيروت، ١٩٩٧.

٧- محمد رجائي ريان، الأزمة السياسية اللبنانية عام١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية، "المؤرخ العربي"، العدد٤٠، ١٩٨٩.

٨- ـــــــــــ، أزمة تشرين الثاني(نوفمبر) السياسية في لبنان عام١٩٤٣ وموقف بريطانيا منها، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، عمان، مج٨، العدد٣، ١٩٩٢.

الصحف والمجلات:

١- ؟؟، جريدة، بيروت.

٢- الإقدام، جريدة، بيروت.

٣- مجلة التضامن، لندن، من خزانة الخارجية البريطانية: أوراق الاستقلال اللبناني، العدد ٢٧٨، ١٩٨٨.

٤- ـــــــــــ، لندن، من خزانة الخارجية البريطانية... أوراق الاستقلال اللبناني، العدد ٢٨١، ١٩٨٨.

شبكة المعلومات الدولية الانترنيت

١- شارل ديغول https://ar.wikipedia.org/wiki

٢- تقي الدين الصلح https://ar.wikipedia.org

٣- جورج كاترو https://ar.wikipedia.org